مفهوم المعضلة الامنية: مقاربة في ضعف الاستقرار الامني في العراق بعد ٢٠٠٣

م. حسين باسم عبد الأمير

مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

https://doi.org/10.61353/ma.0070375

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/٨ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٧/٣ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١٢/٣١

تنظر المدرسة الواقعية البنيوية إلى غياب وجود حكومة عالمية مهمتها إحلال السلام وحفظ الأمن لجميع شعوب العالم، بعدّه السبب الذي جعل الدول حبيسة معضلة ومأزق أمني في ظل نظام دولي فوضوي تعتمد من خلاله كل دولة على نفسها في امتلاك القوة المسلّحة من أجل صيانة أمنها وبقائها. وهو وضع أنتج ما يُسمى بـــ "المعضلة الأمنية" نتيجة الخلل الذي حصل في ميزان القوى الإقليمي والدولي بسبب التفاوت في القوة والقدرة العسكرية بين دولة وأخرى بعد أن اعتمدت كل دولة على نفسها في سبيل حماية أمنها وبقائها .ويعد الجو العام والبيئة المحلية في العراق الذي يشهد انتشاراً واسعاً للسلاح في أيدي تشكيلات مسلحة ذات ولاءات فئوية مشابهة لفرضية المدرسة الواقعية البنيوية حول بنية النظام العالمي الفوضوية التي أنتجت المعضلة الأمنية تقليديا. إذ يُعد هذا الجو العام والبيئة الفوضوية المحلية سبباً بنيوياً متسامحاً مع نشوب التوترات والنزاعات العسكرية على المستوى -العرقي والديني والقبلي- في العراق. ومن ثم، ينبغي على الحكومة الاتحادية المركزية في العراق –التي شهدت بتكرار أزمات أمنية محلية- أن تهدف إلى تغيير الجو العام والبيئة المحلية المشابهة للبيئة الدولية الفوضوية المنتجة للمعضلة الأمنية، وذلك من خلال مزاولة الحكم بقوة وفاعلية وشغل أي فجوة يمكن أن يجري إشغالها من قِبل الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك ضرورة الوصول والمحافظة على احتكار الدولة للسلاح فهي الطرف الوحيد الذي يتمتع بالمشروعية والحق في اقتناء وسائل العنف المسلح والقوة الفتاكة.

The structural realism assumes that the absence of a world government responsible for maintaining order and peace for all the peoples of the world has made states trapped in a "security dilemma" in light of a "chaotic international system" in which every country relies on self-help to possess armed force in order to maintain its security and survival. This situation has produced the so-called "security dilemma" due to the imbalance in the regional and international balance of power caused by the gap in military power and capability between one state and another after each state relied on itself to defend its security and survival.The local environment in Iraq, which is witnessing a widespread proliferation of weapons in the hands of armed formations with factional loyalties, is similar to the structural realism hypothesis about the chaotic structure of the global system, which has traditionally produced the security dilemma. This environment is considered a tolerant structural cause for the outbreak of tensions and armed conflicts locally at the ethnic, religious, and tribal levels in Iraq.Hence, the Iraqi government - which has faced frequent domestic security crises- should aim to change the local environment that is similar to the chaotic international environment that produces the security dilemma, by exercising effective and robust governance and filling any void that non-state actors may occupy, and confining weapons to the hands of the state, as the only legitimate party with the right to possess brute force and the means of armed violence

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، المعضلة الأمنية المجتمعية، ضعف الاستقرار الأمني في العراق.

مقدمة

إن جوهر المعضلة الأمنية كما قدمته وناقشته المدرسة الواقعية البنيوية مفاده هو أن معظم الإجراءات التي تتخذها الدول لتعزيز الأمن لديها، ستؤدي حتماً إلى تقليص أمن الدول الأخرى. فمثلا، إن أي دولة تسعى لتحسين وضعها ضمن ميزان القوى العالمي أو الإقليمي سيجري على حساب باقي الدول، وستفقد الدول الأخرى جزءاً من قوتها النسبية. وفي هذه اللعبة الصفرية، يصعب على الدولة التي تسعى إلى تحسين فرص بقائها وأمنها أن تحقق ذلك دون تهديد أمن باقي الدول. وبالطبع فإن تلك الدول التي تعرّضت إلى تهديد –من خلال تعظيم الدول الأخرى لقوتها وقدراتها العسكرية– ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان بقائها وسلامتها وصيانة أمنها، الأمر الذي سيهدد بدوره دولًا أخرى مجدداً، وكل هذه الاجراءات تؤدي الى تنافس أمني دائم ومستمر، وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

الصراعات المسلّحة اليوم فيما "بين الدول" غير متكررة بتواتر كما في معظم الفترات والحقب التاريخية السابقة. في ذات الوقت، باتت النزاعات المسلّحة المتعلقة بالدول الضعيفة تعد المصدر الرئيس لانعدام الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم. إن "المعضلة الأمنية" في الوقت الحاضر أصبحت مرتبطة بالمجموعات الفئوية –العرقية والدينية والقبلية– "داخل الدول" الضعيفة بشكل متزايد عن كونها مرتبطة الحدوث فيما "بين الدول".

وفي هذا الصدد، يشهد العراق اليوم تنامي انتشار السلاح في أيدي تشكيلات عسكرية ذات خلفيات تستند الى الهويات الفرعية العرقية والدينية والقبيلة، وتستند إلى عقيدة عسكرية "فئوية" ولاءها لهويتها الخاصة بالدرجة الأساس. وهو وضع يجعل هذه الجماعات موضوعة في مأزق ومعضلة أمنية مماثلة لتصورات المدرسة الواقعية البنيوية.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من إشكالية مفادها: هو ان البيئة المحلية للدول الضعيفة –التي تواجه تحديات أمنية تهدد استقرارها باستمرار مثل العراق– تعد مشابهة لتصورات المدرسة الواقعية البنيوية حول البيئة الدولية الفوضوية، إذ أن هذه البيئة الفوضوية تعد "سبباً بنيوياً متسامحاً" مع نشوب التوترات المسلّحة والنزاعات

العسكرية محليا على الصعيد –العرقي والديني والقبلي– بشكل منتج للمعضلة الأمنية على الدوام. وسنحاول الإجابة عنها والتحقق من هذه الإشكالية خلال هذا البحث.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى شرح ومعرفة مفهوم " المعضلة الأمنية" عبر تحديد نطاق المفهوم وتقديم النقاشات الاكاديمية التي فسرت هذا المفهوم. وكذلك يهدف البحث الى فهم التطبيقات المحلية لمفهوم المعضلة الأمنية وآثارها على استقرار الدول الضعيفة التي تشهد تحديات أمنية مستمرة ومن بينها العراق بعد العام ٢٠٠٣. وهكذا، سوف يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١– الى ماذا يشير مفهوم المعضلة الأمنية، وما المقصود به؟

٢– ما سمة الصراعات المعاصرة؟

٣– هل توجد تطبيقات محلية لمفهوم المعضلة الأمنية؟

٤– في حال وجود تطبيقات محلية لمفهوم المعضلة الأمنية، ما هي آثارها على الاستقرار الأمني في العراق بعد العام ٢٠٠٣؟

هيكل البحث:

سنحاول في هذا البحث القيام بدراسة مفهوم المعضلة الأمنية ومتابعة الشروحات الاكاديمية التي فسّرت هذا المفهوم سيما التفسيرات التي ناقشتها وقدمتها المدرسة الواقعية البنيوية، وهو ما سيركز عليه المطلب الأول في المبحث الأول. في حين جرى تخصيص المطلب الثاني في المبحث الاول لفهم طبيعة وسمات الصراعات المعاصرة. وتم تخصيص المبحث الثاني لفهم التطبيقات المحلية لمفهوم المعضلة الأمنية، وذلك من خلال تركيز المطلب الأول على الاستفاضة في شرح ومناقشة التحول الجاري في النظرة الى تطبيقات هذا المفهوم من المستوى الدولي –حيث يتم معاملة الدول على انها التطبيقات المعيارية لهذا المفهوم– الى المستوى المحلي –حيث يتم معاملة الهويات المحلية على انها التطبيقات الجديدة التي تفسر وتشرح هذا المفهوم–. في حين ركز المطلب الثاني على عمل مقاربة في ضعف الاستقرار في العراق بعد العام ٢٠٠٣ في ضوء مفهوم المعضلة الأمنية. وينتهي البحث بالخاتمة وذكر قائمة المصادر.

المبحث الأول: الإطار النظري للمعضلة الأمنية وملامح الصراعات المعاصرة

المطلب الأول: مفهوم المعضلة الأمنية

يُعتبر مفهوم "المعضلة الأمنية" مفهوماً مشهوراً بالنسبة لممارسي العلاقات الدولية سيما المعنيين بالشواغل الاستراتيجية والأمنية. ويقدم المفهوم شرحاً هاماً لدوافع وأسباب اندلاع النزاعات المسلحة والصراعات العسكرية بين الدول من جهة وداخلها من جهة أخرى. وعليه، ما المعضلة الأمنية؟

يشير مفهوم المعضلة الأمنية إلى الإجراءات التي تعتمدها دولة ما لتعزيز أمنها في التسبب بردود فعل من قبل الدول الأخرى، مما يؤدي إلى تراجع أمنها بدلاً من تعزيزه. وتبعاً للعديد من المختصين في مجال العلاقات الدولية فإن "المعضلة الأمنية" تعد أكبر وأهم مصادر الصراع في العلاقات والسياسة الدولية. لقد جادلوا بأنه على المستوى العالمي وفي النظام الدولي، ليس هناك احتكار قانوني ومشروع للعنف المسلح –أي ليس هناك حكومة عالمية مسؤوليتها بسط الأمن وفرض النظام وتحقيق السلم بين جميع الشعوب في العالم وحمايتهم دون التعرّض للعدوان– لذلك، يتحتم على كل دولة الاعتماد على نفسها لتحقيق هدفها في الأمن والبقاء. وتبعاً لذلك، فإن تعظيم الأمن هو غاية الدول الجوهرية. حتى لو ركزت الدول فحسب على هذه الغاية –أي حماية نفسها فقط– ولا تنوي إيذاء الآخرين، فإن معظم التدابير التي تتبعها الدول لتدعيم سلامتها وتعزيز أمنها –مثل اقتناء الأسلحة وتطوير التكنولوجيا العسكرية الحديثة– سيقلل من أمن باقي الدول. إن تخفيض أمن الدول الأخرى لا يضع الدولة في مأزق أو معضلة بشكل تلقائي، ولكن بسبب البُنية الفوضوية الدولية –المقصود عدم وجود حكومة عالمية–، فإذا اقتنت دولة ما الأسلحة، سوف تتبعها باقي الدول. وذلك لأن الدول الأخرى لا يمكنها أن تعرف هل أن الدولة التي تسلّحت سوف تستخدم إمكانياتها العسكرية المتعاظمة للهجوم مستقبلا أو لا؟ لذلك، ورداً على الدولة التي تسلّحت، سوف تختار الدول الأخرى من بين وجهتين أما تعظيم امكانيتها العسكرية لاستعادة توازن القوى، أو تنفيذ هجوم استباقي لأجل منع الدولة المسلحة من الإخلال بالتوازن الأولي. إذا اختار باقي الدول التوجه الأول، فالنتيجة قد تكون دوامة أمنية، و الدوامة الأمنية هي عملية فعل ورد فعل، وفي هذه العملية، يجري انزلاق دولتين أو أكثر معا في سباق تسلح. وفي خضم هذا السباق، تتجاوب كل دولة مع تنامي مشتريات الأسلحة والإنفاق الدفاعي من قبل دولة أخرى

بالمثل، وهو ما يجعلهما أكثر تسليحاً مما كانوا عليه في المقام الأول، على المدى الطويل، ممكن أن يقود هذا إلى الحرب. أما إذا اختار باقي الدول التوجه الثاني، سوف يؤدي إلى اندلا ع الصراع العسكري.[١]

وصف "هربرت بترفيلد" منطق المعضلة الأمنية لأول مرة عام ١٩٤٩. ثم عرض المصطلح "جون هيرتز" في كتاب "الواقعية السياسية والمثالية السياسية" في عام ١٩٥٠.[٢] وبالرغم من أن موضوع "المعضلة الأمنية" يبدو وعلى وجه الخصوص متوافقاً مع المواجهة الأمنية فيما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أثناء فترة الحرب الباردة، غير أن أنصار المصطلح لا يعتقدون بأنه متعلّق بفترة تاريخية محددة. حيث يُظهِر مفهوم "المعضلة الأمنية" بشكل جلي الطابع المأساوي الأساسي للحياة الدولية: إذ تتطلع الدول والفاعلين الدوليين إلى السلام والأمن، غير أنهم ينزلقون في نهاية المطاف في صراع عسكري. وهكذا، مع كون كافة الدول –قوى الوضع الراهن– لا ترغب إلا في الأمن والسلام، فقد تحدث الحروب نتيجة التخوّف وغياب الأمن الناجم عن "البنية الفوضوية للنظام الدولي". في الحقيقة، فإن هذا الاهتمام بشأن آثار البُنية الفوضوية الدولية على تصرفات الدول مثالي لما يعرف "بالواقعية البنيوية" أو "الواقعية الجديدة". فهي تعد النظام الدولي هو نظام المساعدة الذاتية أو الاعتمادية الذاتية، إذ يتحتم أن تعتمد الدول على نفسها في صيانة مصالحها الخاصة لأجل تعزيز فرصهم في الأمن والبقاء. بشكل خاص، يعد موضوع المعضلة الأمنية موضوعاً مركزياً لما يعرف "بتيار الواقعية البنيوية الدفاعية". حيث يدعي مؤيدو الواقعية الدفاعية أن الدول تحاول تعزيز آفاقها في البقاء والأمن عبر المحافظة على وضعها ضمن النظام الدولي بدلاً من التوسع.[٣]

وكذلك وصف باحثون اخرون المقصود بالمعضلة الأمنية أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب في التصور الواقعي، ويحكمه مبدأ "المساعدة الذاتية" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة، تقيها عدواناً محتملاً والانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللا أمن، مما يدفعه للاستعداد للأسوأ، وبما أنَّه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماماً في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذّر للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى، فإن السعي للقوة يتواصل، ومن ثم فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف.[٤]

كما أعتبر أخرون المعضلة الأمنية من بين أهم المفاهيم المحورية في الفكر الأمني الواقعي الجديد، الذي يعدها بأنها سلسلة متصاعدة من حالات عدم الأمن، تنشأ كما يراها كين بوث وويلر: "حين تُحدِث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعدم الاطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير دولة ثانية تضعها في حيرة

فيما إذا كانت استعدادات الدولة الأولى لأغراض دفاعية لا غير –أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر– أو كانت لأغراض هجومية –أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها".[٥]

من ناحية أخرى، وصف البروفيسور "جون ميرشايمر" جوهر "المعضلة الأمنية" على النحو التالي: إنها غالبية الاجراءات التي تتبعها الدولة الساعية إلى تعظيم أمنها ستؤدي حتما إلى تخفيض أمن باقي الدول. فمثلا، أي دولة تسعى لتحسين وضعها ضمن ميزان القوى العالمي أو الإقليمي سيجري هذا الأمر على حساب باقي الدول، التي ستخسر جزءاً من قوتها النسبية جرّاء تراجع حصتها ومكانها في ميزان القوى. وفي هذه اللعبة الصفرية، يصعب على دولة ما تعظيم فرصها في الأمن والبقاء بدون تعريض أمن وسلامة الدول الأخرى للتهديد. وبشكل طبيعي، سوف تتخذ الدول التي شعرت بالتهديد –جرّاء تراجع مكانها في ميزان القوى– كافة التدابير اللازمة لتأمين سلامتها وبقائها، الأمر الذي يهدد بدوره الدول الأولى من جديد، وجميع هذه الاجراءات والتدابير تسفر عن منافسة أمنية دائمة ومستمرة، وهي ما تسمى بالمعضلة الأمنية.[٦]

لقد ذُكِر في تأويل المعضلة الأمنية ما مفاده: غياب الأمن يقود الدول إلى التسلّح .. بيد أن حيازة الأسلحة تُفضي إلى مزيد من غياب الأمن!

ويذكرنا "روسو" بأن قوة الدولة نسبية. وتميل الجهود المبذولة للحصول على الأمن المطلق من قبل دولة واحدة إلى أن يُنظر إليها على أنها تخلق حالة من انعدام الأمن المطلق للآخرين، مما يؤدي إلى أن يصبح الجميع محبوسين في دوامة تصاعدية من الإجراءات المضادة التي تقلل من أمن الجميع. يشير العلماء إلى هذا على أنه معضلة أمنية، وهي حالة تنتج عندما تقابل زيادة القدرات العسكرية لدولة ما بزيادة القدرات العسكرية من قبل باقي الدول الأخرى، وينتهي الأمر بجهود الجميع إلى عدم الوصول للمزيد من الأمان أكثر مما كان عليه عندما بدأوا في التسلح.[٧]

وفي هذا الصدد، قدّم البروفيسور "جون ميرشايمر" أحد أعمدة المدرسة الواقعية البنيوية البارزين تفسيراً بسيطاً حول السبب خلف تنافس الدول فيما بينها من أجل الحصول على القوة، ومن ثم الانزلاق في دوامة المعضلة الأمنية. ويقوم التفسير حول خمس افتراضات تعطي الصورة الحقيقية لسير السياسات الدولية. ولا يحتم أياً من هذه الافتراضات بمفرده على الدول ان تكثف مساعيها من اجل الحصول على القوة، ولكن عند مزاوجة الافتراضات معاً فأنها تصور عالم لا يتوقف فيه التنافس الأمني، مما يحتم على الدول السعي لامتلاك القوة من أجل البقاء[٨]:

١- الافتراض الأول هو أن القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية وهي تعمل في نظام دولي فوضوي.

والفوضى هنا لا تعني إباحة القتل والجرائم في حروب مستمرة بين الدول. بل تعني ببساطة أنه لا توجد سلطة مركزية أو حكومة عالمية ذات سلطة أعلى من سلطة الدول، تلزمهم باعتماد قواعد ومبادئ موحدة. فعلى العكس من الفوضى هو التسلسل الهرمي.

٢- الافتراض الثاني هي أن جميع الدول التي تمتلك بعض القدرات العسكرية الهجومية. وبعبارة أخرى، فإن كل دولة لديها القدرة على إلحاق بعض الضرر بجيرانها. وبطبيعة الحال، فإن هذه القدرة تتفاوت بين الدول ومن الممكن لكل دولة أن تغير وتعظم من قدراتها العسكرية بمرور الوقت.

٣- والافتراض الثالث هو أن الدول لا يمكنها أبداً أن تكون على يقين حول نوايا الدول الأخرى. ففي نهاية المطاف، الدول تريد معرفة ما إذا كانت الدول الأخرى تميل لاستخدام أو تعظيم قوتها من أجل تغيير ميزان القوى، أو ما إذا كانت الدول الأخرى راضية بما فيه الكفاية وليس لديها مصلحة في تعظيم القوة لتغيير ميزان القوى.

غير أنه من المستحيل أن يتم استشراف نوايا دولة أخرى مع وجود درجة عالية من اليقين. فعلى عكس القدرات العسكرية، فإن النوايا لا يمكن التحقق منها إلا بالتجربة، إذ أن النوايا تقبع في أذهان صناع القرار وإنها صعبة الاستشراف. بالإضافة الى ذلك، فلو تمكنا من تحديد نوايا دولة ما اليوم، لا توجد وسيلة لتحديد نواياها المستقبلية.

٤- والافتراض الرابع يتمثل بأن الهدف الرئيس للدول هو البقاء. فتسعى الدول إلى المحافظة على وحدتها الإقليمية واستقلالية نظامها السياسي الداخلي. ويمكنهم تحقيق أهداف أخرى مثل الرخاء وحماية حقوق الإنسان، ولكن يجب أن تجلس تلك الأهداف دائماً في المقعد الخلفي للهدف الجوهري المتمثل بالبقاء، ففيما لو أخفقت دولة ما بصيانة ذلك الهدف الجوهري، فلن يمكنها تحقيق أي من الأهداف الاخرى.

٥- والافتراض الخامس هو أن الدولة فاعل رشيد يتخذ قرارات محسوبة، وان عملية صنع القرار تمر بمراحل وضمن استراتيجيات تضاعف حظوظها بالبقاء. وهذا لا ينفي أنها تخطأ الحساب من وقت لآخر. لأن الدول تعمل مع معلومات ناقصة في عالم معقد، وإنها في بعض الأحيان ترتكب أخطاء خطيرة.

مرة أخرى، إن أياً من هذه الافتراضات السابقة بمفردها لا يفرض على الدول أن تنزلق في معضلة ومأزق أمني بسبب التنافس من أجل تعظيم قوتها. ولكن عند مزاوجة الافتراضات السابقة معاً، سوف نحصل على ثلاث سمات أساسية لسلوك الدول:[٩]

- السمة الأولى هي "الخوف". كل دولة داخل النظام الدولي "تخاف" من الدول الاخرى، ومستوى الخوف يختلف من دولة لأخرى. والخوف هنا لسببين، أولهما قد تكون الدولة بجانب دولة اخرى تمتلك قدرة عسكرية أكبر منها، ونوايا سيئة تجاهها. والسبب الثاني للخوف، هو انه اذا تورطت الدولة في مشاكل مع دولة ما، فلا توجد سلطة عُليا تلجأ اليها، فالنظام فوضوي.
- السمة الثانية لسلوك الدول هي "الاعتماد على الذات". الدول بسرعة استوعبت غياب سلطة عليا يمكنها أو واجبها النجدة في حال تعرضت دولة ما لأي عمل عدواني من قبل دولة اخرى. فبسبب غياب سلطة عليا، وبسبب الخوف من الدول الاخرى، اذاً على الدولة الاعتماد على الذات.
- السمة الثالثة لسلوك الدول هي: وجدت الدول بأن الوسيلة الافضل للبقاء في هذا النظام "الفوضوي" الذي قد يضعها بجانب دولة تسعى للمشاكل هي أن تكون قوية بالفعل أو من الدول العظمى...! فيجب على الدولة أن تعظم من قوتها النسبية، ثم عليها أن تحقق الهيمنة على بقية الدول.

وهكذا، تتجلى المقتضيات البنيوية المذكورة اعلاه في المفهوم الشهير الذي يدعى "المعضلة الأمنية". ان جوهر هذه المعضلة هو ان معظم الإجراءات التي تتخذها الدول بغية تعزيز أمنها ستخفض بالضرورة من أمن الدول الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن اي دولة تقوم بتحسين مركزها ضمن ميزان القوى العالمي او الاقليمي سيجري على حساب الدول الأخرى، التي ستخسر جزءاً من قوتها النسبية بسبب تعظيم الدولة الأخرى لقوتها النسبية. وفي هذه اللعبة التي محصلتها صفر، من الصعب على الدولة التي تقوم بتحسين آفاق بقائها وأمنها من دون أن تهدد أمن الدول الاخرى. وبطبيعة الحال، فإن الدول التي هُددت وفقدت نسبياً من قوتها عبر تعظيم دول أخرى لقوتها، ستقوم بكل ما هو ضروري من إجراءات لضمان بقائها وأمنها، وهو ما سيُهدد بدوره الدول الأخرى، وكل هذه الاجراءات تؤدي الى تنافس أمني دائم ومستمر، وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية.

ومن ثم، فإن الفوضى الدولية وانعدام الثقة يؤديان إلى استمرار مبدأ المساعدة الذاتية الذي يقود إلى مأزق ومعضلة أمنية. عندما تبني الدولة قوتها لحماية نفسها، يصبح الآخرون حتماً مهددين، ومن المرجح أن يردوا بالمثل. يُنظر إلى سباق التسلح عمومًا على أنه مظهر من مظاهر المعضلة الأمنية، لأنه حتى لو كانت الدولة تتسلح حقًا لأغراض دفاعية فقط، فمن المنطقي في نظام المساعدة الذاتية أن يفترض الخصوم الأسوأ ومواكبة أي تكديس للأسلحة. وعليه، جرى تعريف المعضلة الأمنية على أنها:[١٠]

"ميل الدول إلى النظر إلى التسليح الدفاعي للخصوم على أنه تهديد، مما يدفعهم إلى التسلّح ردًا على ذلك بحيث ينخفض أمن جميع الدول."

وفي تفسير النظرة الواقعية للمعضلة الأمنية تذكر الباحثة "ليفي" بأن الحروب يمكن أن تحدث ليس فقط لأن بعض الدول تفضل الحرب على السلام، ولكن أيضًا بسبب العواقب غير المقصودة لأعمال أولئك الذين يفضلون السلام على الحرب، ويهتمون أكثر بالحفاظ على موقعهم أكثر من تعزيزه. فحتى الجهود ذات الدوافع الدفاعية التي تبذلها الدول لتوفير أمنها من خلال التسلح والتحالفات والتهديدات الرادعة غالبًا ما يُنظر إليها على أنها تهديد وتؤدي إلى ردود فعل مضادة ودوامات صراع يصعب عكسها. هذه هي المعضلة الأمنية — احتمال أن تؤدي تصرفات الدولة لتوفير أمنها إلى انخفاض في أمن جميع الدول، بما في ذلك أمنها الخاص.[١١] وكنتيجة للقوة التدميرية المتصاعدة للأسلحة الحديثة، لا يسعك إلا أن تتساءل عن عالم يكون فيه أعضاء الأمم المتحدة الأكثر تسليحاً لزيادة قدرتهم على مقاومة التهديدات الخارجية والداخلية من أجل بقائهم المادي والحفاظ على قيمهم الأساسية هم نفس البلدان التي يبدو أن أمنها القومي، أو تحررها النفسي من الخوف من العدوان الأجنبي، هو الأسرع في التدهور. بالتقاط صورة للمخاوف المنتشرة في جميع أنحاء العالم، تستنتج أنه نتيجة لذلك نشأت معضلة أمنية حقيقية: الأسلحة التي جمعتها كل دولة لما تدعي أنها لأغراض دفاعية ينظر إليها الآخرون على أنها تهديد، وقد أدى ذلك إلى أن يقوم المنافسين القلقين بإجراءات مضادة –مثل التعزيزات العسكرية الإضافية– مما يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن لدى الدول المسلحة على الرغم من تزايد أسلحتها.[١٢] وكذلك، يصف العديد من العلماء ديناميكيات سباق التسلح المنتج للمعضلة الأمنية على أنه نموذج حلزوني. إذ يتم النظر إلى الجهود الرامية لتعزيز الدفاع إلى تصعيد سباقات التسلح التي تقوض أمن الجميع. وهكذا، فقد وصف السير إدوارد جراي، وزير الخارجية البريطاني قبل الحرب العالمية الأولى، هذه العملية واصفًا إياها:[١٣]

"إن زيادة التسلح، الذي ترجو من خلاله كل أمة إنتاج وعي بالقوة والشعور بالأمن، لا ينتج عنه هذه التأثيرات. على العكس من ذلك، فهي تنتج وعيًا بقوة الأمم الأخرى وشعورًا بالخوف. يولد الخوف الشك وعدم الثقة والتصورات الشريرة من جميع الأنواع، حتى تشعر كل حكومة أنه سيكون من الإجرام وخيانة لبلدها ألا تتخذ كل الاحتياطات اللازمة، بينما كل حكومة تعد مراكمة القوة لأي حكومة أخرى دليلاً على النية العدائية."

تحاول الدول عادة زيادة أمنها عبر بناء ترسانتها المسلحة. لكن معظم الأسلحة التي يمكن استخدامها للدفاع يمكن أيضاً نشرها لأغراض هجومية. على سبيل المثال، يمكن استخدام دبابة بسهولة لمهاجمة أراضي الجيران بنفس السهولة للدفاع عن أرض الوطن. لذلك، فإن الأسلحة غامضة دائماً بطبيعتها؛ فهي من ناحية وسيلة لحماية الذات، ومن ناحية أخرى هي وسيلة لإيذاء الآخرين. وهذا الدور الحاسم الذي تلعبه الأسلحة في القدرة على توليد الأمن وانعدام الأمن هو الذي دفع الغالبية العظمى من الكتاب إلى تصور المعضلة الأمنية من منظور عسكري حصري تقريباً.[١٤]

بمعنى أوسع، الواقعية هي نظرية تشرح القوة وسياسة القوة في العلاقات الدولية. "الواقعيون يميلون إلى رؤية الدول باعتبارها الجهات الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي". العنصر الأساسي المشترك للنموذج الواقعي، المرتبط بهذا البحث، هو التمييز الواضح بين المجالين المحلي والدولي. يتم تحديد المجال المحلي من خلال حدود الدولة ذات السيادة التي تسيطر الدولة من خلالها على أراضيها. خارج الدولة، هناك فوضى تعني غياب حكومة أو سلطة مركزية. في نظام "المساعدة الذاتية" القاسي وغير المتسامح هذا، يكون البقاء هو الشغل الشاغل لجميع الدول.[١٥] وهكذا يُنظر إلى "المعضلة الأمنية" على أنها سمة مركزية لا مفر منها في الحياة الدولية. في النظام متعدد الأقطاب، يمكن للدول أن تجد الأمن بشكل أكثر فاعلية من خلال التحالفات والتشغيل الفاعل لميزان القوى. لذلك، بالنسبة للواقعيين، السيادة هي مبدأ تنظيمي رئيسي للنظام الدولي؛ الدول هي حتما وبحق موضوع الأمن المرجعي؛ لا يمكن ضمان الأمن والسلامة إلا من خلال سياسة القوة والقوة العسكرية على وجه التحديد.

المطلب الثاني: سمة الصراعات المعاصرة

اقترح "صموئيل هنتنغتون" عام ١٩٩٦ أن الصراعات المستقبلية على "المستوى الكلي" ستكون ناتجة عن التباينات والفوارق الثقافية فيما بين حضارات غير منسجمة أو متوافقة. أما على "المستوى الجزئي"، ستصبح

الثقافات المتقاتلة ضمن وداخل الدولة بمثابة التهديد الشائع غير النظامي. تقاتل القوات النظامية حسب الأساليب والمعايير السائدة في الحروب، بينما يستفيد محاربي العصابات في قتالهم من ميزاتهم الثقافية والاجتماعية بغية تعويض الميزات التقنية والتكنولوجية للمقاتلين النظاميين. بحسب هذا الزعم والادعاء، يختلف الجنود عن المحاربين. يشير مؤيدو هذا الرأي إلى أن توافر الأسلحة الصغيرة الجديدة واحتقار القواعد النظامية للحرب يمنح المحاربين الثقافيين –أي المقاتلين لأسباب ترتبط بالهوية العرقية أو الدينية أو القبلية– مزايا عسكرية متفوقة. إن رجال القبائل الصوماليون الذين يتعاطون القات ويتجولون في شوارع مقديشو مستخدمين سيارات مدنية مسلحة لا يكترثون بالأهداف والغايات السياسية. الثقافة بالنسبة للمحارب تحدد الأهداف: مثل الشرف أو الرجولة أو الغنيمة الناتجة عن الغزو، عوضاً عن الغايات والأهداف السياسية.[١٦]

ومن ثم، يعتقد العديد من المراقبين أن العنف المسلح في المستقبل سوف يكون على أساس العرق أو الهوية. أما المبدأ السياسي الذي قدمه "كلاوزفيتز" عن الحرب سيكون غير ذي صلة بالصراعات المسلحة، حيث لا تتمكن الدول من الحكم بشكل فاعل، ولن تتمكن من تمثيل كافة فئات ومكونات الشعب. النتيجة النهائية هي الفوضى والاضطراب فيما بين المجاميع الفرعية المختلفة ضمن حدود "الدولة"، وهو ما سيصبح الأساس الجديد للحرب.[١٧]

في هذا الصدد، ذكر "جون غارنيت" و "جون بايلز" –العلماء البارزين في مجال العلاقات الدولية ولاسيما في الاهتمامات والشؤون الاستراتيجية والأمنية المعاصرة– ما هو مماثل لوجهة النظر السابقة وبيّنوا أن العنف المسلّح فيما بين الدول قد تناقص خطر تواتره الآن مقارنة مع ما كان عليه في الماضي القريب. في الواقع، فقد جرى احتساب ما مقداره أقل من ١٠٪ فقط من النزاعات المسلحة منذ عام ١٩٧٠ بعدها حروباً بين دول تتقاتل في سبيل غايات تقليدية.[١٨]

من بين الدوافع المؤدية إلى الافتراض بانقضاء موضة الحرب التقليدية بين الدول هو انخفاض الفائدة المرجوة للاجتياح العسكري في عالم معولم، وتضاعف تكاليفه الاقتصادية والسياسية معا. بالنسبة للدول، من الأفضل لها الإنفاق لتحسين وضع شعبها المعيشي الداخلي، وبشكل خاص الإنفاق على البحث والتعليم وتطوير التكنولوجيا، عوضاً عن غزو الدول الأخرى ومحاولة تقليل عدد السكان المعادين. لقد بات من الصعب على

المستوى الأخلاقي في عالم اليوم إيجاد المبررات للحروب العدوانية، فالثورة في مجال الإعلام تجعل من الصعب تفادي وصمة العار المتعلقة بشن هذا النوع من الحروب.[١٩]

وفي ذات السياق فقد قدمت عالمة الحرب "ماري كالدور" إضافة هامة وقالت: خضعت الحرب –وهي مسألة وثيقة الصلة بالعلاقات الدولية– لتغييرات عميقة، و "يجب فهم الحرب الجديدة ضمن ما يُسمى بالعولمة". وتختلف هذه الحرب الجديدة عن الحرب السابقة في ثلاثة جوانب: أهدافها وتمويلها وأساليبها. كما تنظر "كالدور" للحروب الجديدة على أنها تنتج عن تغير يجرى للعلاقات الاجتماعية في الحروب، وهذا التغيير يحدث نتيجة العولمة من جهة وجرّاء التقنيات الجديدة من جهة أخرى. كما اعتبرت أن آثار هذه "الحروب الجديدة" ألقت بظلالها بشكل عميق على الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية.[٢٠]

اللواء "روبرت سميث" هو أحد أبرز المختصين الذين يكررون القناعة التي باتت مألوفة، وهي أن الحرب التقليدية أصبحت نموذجاً قديما غير صالح لعالم اليوم. حيث أوضح "سميث" قائلا: "ان العنف سيبقى موجوداً، غير أن الحروب المستقبلية لن يجري خوضها بين الدول، عوضا لذلك سوف تُشن خلال الشعوب". لقد أكد سميث في محل آخر وجهة نظره وأضاف:[٢١]

"في حين وصف كلاوزفيتز الحرب على أنها اختبار للقوة وصراع الإرادة. من ثم، فأن الحرب الميكانيكية تدور حول القوة، غير أن الحروب خلال الشعوب هي حول الفوز في معركة الإرادة. والهدف من ذلك هو عدم سحق الشعوب وإنما تغيير عقولهم."

إذا قبلنا الإقرار في تراجع وتيرة الحروب فيما بين الدول بالمقارنة مع السابق، ومع ذلك، فإن هذا الإقرار لا يبرر الزيادة في متوسط نشوب الحروب داخل الدول. في الواقع يوجد العديد من الأسباب التي تجعل الحروب الأهلية أمراً شائعاً، غير أن السبب الأبسط، هو أنه في مناطق عديدة في العالم، ضعفت قدرة الدول ذات السيادة –المعروفة بشكل معتاد من ناحية احتكار القوة العسكرية التي تمارس ضمن اقليمها الأرضي– في أن تحتكر أدوات العنف المسلّح والقوة الغاشمة، وأن تسيطر على فئات منوعة من الجماعات، بما في ذلك القبائل والجماعات العرقية والدينية بل وحتى الارهابيين والمجرمين وأمراء الحرب والجماعات الانفصالية أو العصابات المسلّحة. ومثلما بيّن الصراع في سوريا، فحينما تضعف أو تتلاشى قدرة الحكومات على احتكار القوة

العسكرية، عندئذ سوف لن تعود مُتمكنة من السيطرة على أراضيها وكذلك شعبها. ويصبح الجو العام للبيئة المحلية متشابهاً مع النظام الدولي الفاقد لد "حكومة العالمية" وهذا سبب بنيوي "متسامح" لنشوب الحرب، في الفوضى التي تطرق إليها "هوبز"، ستنفجر الى السطح التوترات والأحقاد القديمة التي كان يجري كبحها في السابق، وهو كما حدث بتكرار في البوسنة والشيشان وكوسوفو والصومال وأفغانستان.[٢٢]

المبحث الثاني: التطبيقات المحلية لمفهوم المعضلة الأمنية، العراق أنموذجا.

المطلب الأول: التطبيقات المحلية للمفهوم

تبعاً للمحتوى أعلاه، مع دراسة مفهوم "المعضلة الأمنية"، اتضح بأن المفهوم يحدث مع قيام الدولة بتنفيذ تدابير ذاتية لتعزيز أمنها الخاص، ثم ينجم عن هذه التدابير عن غير قصد وعلى نحو عرضي حدوث ردود فعل لدول أخرى تنتقص من أمنها. حينما يجري توظيف المفهوم في ميدان السياسة الدولية، فهو يدل بشكل دائم على السبيل الذي تتبعه الدولة في تسليح نفسها من جانبها الخاص بغية تعزيز أمنها في مقابل إمكانية التعرض للعدوان الناجم عن غياب وجود حكومة عالمية تردع العدوان وتعاقب عليه، بيد أن هذا السلوك يثير القلق لدى باقي الدول ويحثها على تسليح نفسها هي الأخرى، حينئذ مع تسلّح الجميع لن يزداد أمن جميع الدول، بل من الممكن أن ينخفض ويتراجع. في الغالب يتمدد هذا التحليل إلى الاقتراح في أن ديناميكيات ردود الأفعال هذه من الممكن ان تكثف الشك والقلق وتعظم الخوف وتشجع في النهاية على المنافسة حول امتلاك القوة العسكرية بل والانزلاق في الحرب أيضا.

واقعا، توجد تطبيقات محلية أخرى لمفهوم "المعضلة الأمنية". إذ يجري اسقاط هذا المفهوم على الصراعات المحلية من قبل العديد من المختصين. كالتي تحدث فيما بين الفئات العرقية والدينية والقبلية المحلية على تنوّعها داخل الدولة. وهكذا أصبحت مسألة المعضلة الأمنية اليوم تتعلق بالهويات الفرعية ضمن الدول الضعيفة وتنطبق عليها، بشكل يزيد عن تعلّق المفهوم بالنظام الدولي وانطباقه عليه.[٢٣]

فمثلا، لو ضعُفت الدولة وشهدت عدم الاستقرار، عندئذ تشعر الجماعات الفرعية –العرقية والدينية والقبلية– داخل البلد بالقلق تجاه المستقبل وتتساءل بشكل ذاتي: ماذا إذا نشب صراع فئوي –عرقي أو ديني أو قبلي– وكانت الدولة عاجزة عن إخماده أو ردع نشوبه؟ قد يتسبب ذلك في اتخاذ مجموعة فئوية –عرقية أو

دينية أو قبلية– لإجراءات معينة بغية الاستعداد لمخاطر محتملة، مثل امتلاك الأسلحة، أو تنظيم تشكيلات مسلحة فئوية خاصة لتوفير الحماية لجماعتهم ضد أي اعتداء محتمل، وربما نشر مفارز مسلحة لتقييد الوصول إلى المناطق الحيوية الأساسية للمجموعة الفئوية تلك. بيد أن هذه التدابير والعقلية السياسية التي يتبناها قادة الجماعات الفئوية الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– قد تحُث وتُحرض الجماعات الفئوية الفرعية الأخرى على تنبي تخوفات وهواجس مشابهة، واتخاذ تدابير مشابهة، وإثارة استجابات وردود أفعال مشابهة.

الصراعات المسلّحة اليوم فيما بين الدول غير متكررة بتواتر كما في معظم الفترات والحقب التاريخية السابقة. في ذات الوقت، باتت النزاعات المسلحة المتعلقة بالدول الضعيفة تعد المصدر الرئيس لانعدام الاستقرار في أجزاء كثيرة من العالم. وهكذا، يعتقد العديد من المختصين والخبراء أنه رغماً عن التطور الحاصل في عالم اليوم، غير أنه يبدو ليس مناسباً النظر إلى الدول أو الجهات الفاعلة الحكومية على أنها حبيسة معضلة أمنية في ظل نظام دولي فوضوي، بيد أنه ما يزال من الموضوعي إسقاط ذات المنطق الجوهري للمعضلة الأمنية ورؤيته عبر التطبيقات المحلية الأخرى. وفي هذا السياق مثلا، فقد افترض "باري بوسن" –عند دراسته ومتابعته للعنف المسلح الإثني الذي انتشر أثناء انهيار يوغوسلافيا مطلع التسعينيات الماضية– أن الصرب والكروات عانوا مأزق أمني أثناء الفوضى الناشئة بعد انهيار الدولة، إذ تحتم على كل جماعة عرقية في ظل هذه الفوضى أن تعتني بأمنها وسلامتها الخاصة.[٢٤]

وفي ذات السياق جادل باري بوزان بأنه فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول فإن المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها دراسات الأمن القومي هي غير ذات صلة على نحو متزايد، ولاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة. ويؤكد على فكرة وجود معضلة أمنية مجتمعية من حيث الانتماء الإثني والقومية والهويات الدينية، ويشير إلى أن الأخطار التي تشكلها مسألة انعدام الأمن المجتمعي على استقرار دولة من الدول هي أخطر من التهديدات الخارجية التي هي في الغالب ناجمة عن القوات المسلّحة النظامية للدول الأخرى. وهي أكثر خطورة لأن الأمن القومي التقليدي غير مجهز للتعامل معها بسبب عيوبه وحدوده.[٢٥]

وتصف معضلة الأمن المجتمعي حالة تكون فيها أعمال إحدى المجموعات المحلية، في محاولة لتعزيز هويتها الفرعية، تؤدي إلى رد فعل من قبل مجموعة محلية ثانية، مما يضعف في نهاية المطاف هوية الأولى. وبعبارة أخرى، إنها مشكلة عندما يتسبب أمن إحدى المجموعات بانعدام الأمن بالنسبة للآخرين.[٢٦]

في الواقع، تعكس التطبيقات المحلية لمفهوم المعضلة الأمنية الطبيعة المأساوية الأساسية للحالة المحلية داخل الدولة الضعيفة: إذ تحاول المجموعات الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– حماية نفسها وتقوية هوياتها الفرعية، لكنها في النهاية تنزلق في النزاع المسلّح. ومن ثم، حتى وإن كانت جميع المجموعات الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– هي قوى مسلحة محلية (داخل الدولة) والتي لا تبغي سوى حماية وتعزيز أمن جماعتها الفرعية بدون نية إصابة الجماعات الأخرى بالأذى، ومع ذلك، قد تنشب الحروب والنزاعات المسلّحة المحلية بينها جرّاء القلق والخوف وضعف أو غياب الأمن الناجم عن الجو العام والبيئة المحلية التي تسببت في إيجادها الدولة الضعيفة، إذ أن هذا الجو والبيئة المحلية سيكون متشابها مع النظام الفوضوي الدولي الذي لا يخضع للحكومة العالمية. ففيما لو تسلّحت مجموعة من المجموعات الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– ستحذو حذوها المجموعات الفرعية المحلية الأخرى. وهذا بسبب عدم قدرة باقي المجموعات المحلية على تنوعها من التأكد، مما إذا كانت المجموعة الفرعية الأولى التي تسلّحت سوف تستفيد من قوتها المسلحة المتعاظمة وتستخدمها في مهاجمة الاخرين مستقبلا أم خلاف ذلك؟ يفترض هذا القلق بشأن تأثير الجو والبيئة الفوضوية أن الدول الضعيفة تكون متسامحة مع وجود نظام محلي يقوي شعور الحاجة لل "اعتمادية أو المساعدة الذاتية"، وذلك لكافة الفئات والجماعات الفرعية المحلية المختلفة، إذ يتحتم عندئذ أن تعتمد المجموعات الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– على ذاتها للتركيز على المصالح الخاصة وذلك في سبيل تعزيز فرص أمنهم وسلامتهم وبقاءهم وحماية هويتهم الفرعية الخاصة.

ومن ثم، فبينما كانت الصراعات المسلحة والحروب والتنافس حول تعزيز القوة الذاتية والأمن القومي "بين الدول" تمثل التطبيقات التقليدية لمفهوم المعضلة الامنية، فقد قدمت الصراعات القائمة على اساس الهوية "داخل الدولة" تطبيقات محلية لمفهوم المعضلة الأمنية.

يتمثل لُبّ وجوهر المعضلة الأمنية "محليا" في أن غالبية الإجراءات التي تتبناها مجموعة فئوية ما –عرقية أو دينية أو قبلية– من أجل رفع مكانة هويتها وتعظيم أمنها الخاص ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض في أمن وتراجع مكانة هويات المجموعات الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– الأخرى. فمثلا، إن أي مجموعة فئوية –عرقية أو دينية أو قبلية– تسعى لِتُحسِّن وضعها في ميزان القوى المحلي أو تعزز مكانة هويتها الفئوية سيجري ذلك ويتم على حساب أمن ومكانة هويات المجموعات الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– الأخرى، التي ستخسر جزءاً من قوتها النسبية جرّاء تقلّص حجم حصتها في كفة ميزان القوى المحلي. وفي مثل اللعبة الصفرية

هذه، يصعب على أي مجموعة فرعية سواء كانت –عرقية أو دينية أو قبلية– ان تتمكن من تعزيز أمنها ورفع مكانة هويتها الفرعية الخاصة أو زيادة حظوظها في البقاء من غير أن يهدد ذلك أمن ومكانة هوية وبقاء باقي الفئات والمجموعات الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– الأخرى. ومن ثم، وبشكل مؤكد لا يحتاج للمزيد من التفكير والاستدلال، فإن المجموعات الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– الأخرى التي تشعر بالتهديد بسبب خسارتها لجزء من قوتها النسبية جرّاء تقلّص حجم حصتها في كفة ميزان القوى المحلي ستبذل قصارى جهدها وتعمل كل ما هو واجب ومفروض من إجراءات وتدابير تضمن لها البقاء وتعزز أمنها ومكانتها وتُعيد حصتها السابقة في ميزان القوى المحلي، وهذه الإجراءات والتدابير بدورها سوف تُقلق وتُخيف المجموعة الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية–الأولى وتُشعرها بالتهديد من جديد. إن كل هذه الأفعال وردود الأفعال سوف تقود إلى منافسة أمنية مستمرة ودائمة بين المجموعات الفرعية تُجسّد وتعكس مفهوم المعضلة الأمنية على المستوى المحلي داخل الدول الضيفة.

المطلب الثاني: مقاربة في ضعف الاستقرار في العراق بعد ٢٠٠٣ في ضوء مفهوم المعضلة الأمنية:

منذ نشوء الدولة الحديثة في العراق عام ١٩٢١ وحتى اليوم لم تتشكل حكومة عراقية في أي فترة من الفترات تمكنت من حصر السلاح بيد الدولة بشكل حاسم ونهائي. غير أن هذه المشكلة تفاوتت شدةً وضعفاً خلال الحقب التاريخية المتتالية. فخلال الحقبتين الملكية والجمهورية كان السلاح منتشرا بشكل نسبي بيد الجماعات القبلية وقلة من الغُصاة الداعين الى فك اندماج مجموعتهم الفئوية بالدولة الحديثة في العراق. غير أن حقبة العهد الديمقراطي شهدت تنامي انتشار السلاح في أيدي تشكيلات عسكرية أبعد من أن تكون قبلية فحسب، وإنما توزعت تلك "التشكيلات المسلحة" على كل –المكونات الاجتماعية العراقية الأساسية الثلاثة– وكانت تشكيلات ذات عقيدة عسكرية "فئوية" ولاءها لهويتها الخاصة بالدرجة الأساس. بعض تلك التشكيلات المسلحة تحلّت بالطابع الرسمي وامتلكت التأييد المجتمعي (مثل تلك المتواجدة في شمال ووسط وجنوب العراق)، غير إن جماعات وتشكيلات مسلحة أخرى كانت راديكالية للغاية إذ دعت إلى فك الارتباط بالدولة الحديثة وتكسير أواصر الاندماج الاجتماعي بها، والاستعاضة عنها –أي الدولة الحديثة– بإقامة دولة وفقاً للمعايير الدينية السلفية مثل (دولة الخلافة) التي سعت لها جماعات مسلحة إرهابية زاولت أنشطتها في (غرب وشمال غرب العراق).

وفي الوقت ذاته، فقد أدى "حكم المكونات الاجتماعية" إلى إضعاف "فكرة الدولة" ومدى تشكيل المجتمع للإجماع حول الدولة والتعامل معها. لاسيما بعد قيام قادة المكون الكردي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ باستفتاء جمهور الكُرد حيال فكرة الانفصال عن الدولة الحديثة التي تأسست في العراق عام ١٩٢١م.

وأدت "المحاصصة الحزبية والفئوية" التي تستند إلى المكونات الاجتماعية وكذلك استشراء "الفساد" الى التأثير سلباً على القوة المؤسسية لمختلف أجهزة الدولة والقدرة على إنفاذ سلطة القانون في العراق. بشكل ساهم في إضعاف مؤسسات الدولة وتلكؤ الأجهزة الحكومية في تنفيذ واجباتها وتأديتها على أفضل وجه.

وفي هذا السياق ذكر العديد من الباحثين في أن التحديات والعقبات الداخلية والخارجية التي واجهها المجتمع العراقي أدت إلى ضعف الاستقرار في العراق، وما تزال هذه التحديات تؤثر سلباً بسبب البيئة السياسية المتدهورة والصراعات المستمرة بين المجموعات والأحزاب والكتل المشكلة للعملية السياسية والديمقراطية في العراق. بالإضافة الى دور البطالة والفقر، وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمية وانخفاض دخل الفرد وتدني مستوى المعيشة كعوامل رئيسة في ضعف وتدهور الاستقرار الاجتماعي مقارنة بالمجتمعات الأخرى في دول الجوار الجغرافي، خاصة بعد تلكؤ العملية السياسية ذاتها في إيجاد الحلول والمعالجات اللازمة لتحسين الأوضاع الاجتماعية في العراق، وعدم قدرتها في تحقيق الأهداف التي وعدت بتحقيقها، سيما الأهداف التنموية المؤدية الى تعزيز وتقوية البنية التحتية للمجتمع.[٢٧]

وكذلك أضاف باحثون أخرون في ذات الصدد وذكروا بأن مسألة الأمن القومي تعد من المسائل الأساسية والجوهرية لأي دولة، وهو يعتمد على كافة المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتعليمية لضمان تحقيقه. وأن ما شهده العراق من تغيرات جذرية بعد عام ٢٠٠٣ وما تلاها من حروب وإرهاب وضعف اقتصادي واجتماعي، ووجود ديمقراطية توافقية تستند الى المحاصصة العرقية والطائفية وليس سياسية أدى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني وهذه التغيرات والتطورات شكلت تهديداً للاستقرار والأمن القومي، وبالإضافة للتدخل الخارجي بعد عام ٢٠٠٣، تعد كلها أسباب جعلت العراق ساحة لانتشار السلاح والعنف والإرهاب والتصفيات الدولية والإقليمية. ومن ثم، يعد ضعف الأمن القومي أحد أهم الأسباب الرئيسة لضعف الاستقرار السياسي.[٢٨]

وهكذا، فقد كان لانتشار السلاح في أيدي تشكيلات مسلحة ذات ولاءات فئوية بالإضافة الى ضُعف الاجماع –نسبيا– على فكرة الدولة وكذلك تغوّل المحاصصة والفساد أثرٌ كبيرٌ في إضعاف القدرة على

إنفاذ سلطة القانون، وهو ما أوجد بيئة وجواً عاماً محلياً في العراق متشابها بشكل كبير مع فرضية المدرسة الواقعية البنيوية حول بنية النظام العالمي الفوضوية التي أنتجت المعضلة الأمنية تقليديا.

وتُعد هذه البيئة الفوضوية سبب بنيوي متسامح مع نشوب توترات مسلّحة ونزاعات عسكرية "محليا" على المستوى –العرقي والديني والقبلي– في العراق. وذلك من خلال تحفيز الفئات الاجتماعية الاخرى في تبني أسلوب المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس عوضا عن الدولة وأجهزتها الحكومية في سبيل صيانة أمن وسلامة جماعتهم وهويتهم الخاصة. ومن ثم، تسليح أنفسهم وتعريض ميزان القوى المحلي للخلل بما يهدد الجماعات الفئوية المحلية –العرقية والدينية والقبلية– الأخرى ويحفزهم على الاعتماد أيضاً على النفس من أجل الحفاظ على أمنهم وسلامة هوياتهم الفرعية الأخرى.

ومن ثم، فإن ميل إحدى المكونات أو الفئات الاجتماعية في العراق في إنفاق الجهود بشكل خاص للحصول على الأمن المطلق من جانبها فقط، سوف يُنظر اليها على أنها تخلق حالة من انعدام الأمن المطلق للآخرين، مما يؤدي إلى أن تصبح جميع الفئات الاجتماعية حبيسة مأزق أمني في ظل نظام محلي فوضوي يشهد حدوث دوامة تصاعدية من الإجراءات الفئوية المضادة التي تخفض أمن الجميع. وتوصف هذه الدوامة التصاعدية من الإجراءات المضادة أو المتقابلة بأنها معضلة أمنية، وهي حالة تتكون عندما تقابل زيادة القدرات العسكرية التي أجرتها فئة اجتماعية ما، بزيادة القدرات العسكرية من قبل باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، وينتهي الأمر بجهود جميع المكونات أو الفئات الاجتماعية محلياً، إلى عدم الوصول للمزيد من الأمن أكثر مما كان عليه الحال قبل الشروع في التسلّح، بل ربما ينخفض أمن الجميع بسبب اشتباكهم في الصراعات المسلحة نتيجة لمراكمتهم للقدرات العسكرية.

إن الافتقار الى وجود مركز سياسي فعّال في العراق يتحقق حوله الاجماع ذو قوة مؤسسية نشطة وقادرة على احتكار القوة والعنف المسلح يخلق دوامة غير آمنة –حالة شبه دائمة من "الفوضى الناشئة"– تجعل كافة الفئات الاجتماعية المحلية حبيسة مأزق أمني يضطرهم إلى الانخراط في استراتيجيات المساعدة الذاتية، بدلاً من الاعتماد على الدولة وأجهزتها الحكومية في تحقيق أمنهم وبقائهم.

ومن ثم، يتوجب على عموم الدول سيما الضعيفة التي شهدت أزمات أمنية محلية مُزعزعة للاستقرار بشكل متكرر –مثل العراق– اتباع استراتيجية أمنية رشيدة من أجل ضمان توفير الاستقرار الأمني على الدوام، وأفترض في هذا السياق بوجوب ضمان توفير الشروط أدناه:

١- يجب على الحكومة العراقية –التي شهدت أزمات أمنية داخلية بتكرار– أن تجعل من الجو العام والبيئة المحلية المشابهة للبيئة الدولية الفوضوية —أي البيئة الدولية غير الخاضعة لحكومة عالمية التي تعتمد خلالها الدول على نفسها في سبيل حماية أمنها وبقائها– هدفا لها ينبغي تغييره بكل السُبل، إذ تعد هذه البيئة الفوضوية سبباً بُنيوياً متسامحا مع اندلا ع التوترات المسلحة والصراعات العسكرية محلياً على المستوى العرقي والديني والقبلي.

لذلك، فالتحدي الذي يواجه الحكومة العراقية يتمثل في ضمان توفير الاستقرار الأمني على الدوام الذي يعتمد بشكل قاطع لا لبس فيه على قدرة واستطاعة الحكومة في أن تُغير الجو العام والبيئة المحلية المتشابهة مع البيئة الدولية الفوضوية، وذلك عبر مزاولة الحكم بقوة وفاعلية وشغل أي فجوة يمكن أن يجري إشغالها من قِبل الجهات الفاعلة المسلّحة على أسس فئوية، وكذلك ضرورة الوصول والمحافظة على احتكار الدولة للسلاح فهي الطرف الوحيد الذي يتمتع بالمشروعية والحق في اقتناء وسائل العنف المسلح والقوة الفتاكة. بهذه الطريقة، سوف يجري تخفيض قلق ومخاوف المجموعات الفئوية –العرقية والدينية والقبلية– وذلك من خلال الاعتقاد الكامل وإيمان هذه المجموعات الفرعية بوجود حكومة قادرة وفاعلة وقوية، يمكن لها كبح أي عدوان ممكن أن يطال هذه المجموعة الفرعية –العرقية أو الدينية أو القبلية– أو تلك بل ومحاسبة مرتكبيه.

٢- وكذلك يقتضي من قادة ووجهاء التشكيلات المسلحة ذات الخلفيات –العرقية والدينية والقبلية– المحلية أن يأخذوا الدرس من مفهوم المعضلة الأمنية وإدراك أن الاعتماد على الذات في سبيل حماية أمنهم وسلامة مجموعتهم الفئوية، بدلاً من الاعتماد على الحكومة العراقية المنتخبة والمشروعة سيقود إلى ما يأتي :

أ- إسهام هذه التشكيلات المسلحة في الحيلولة دون تمكن الحكومة من مزاولة الحكم بشكل فاعل ومقتدر ومزاحمتها في صلاحياتها ومزاياها الخاصة، مما يعيق مساعي الحكومة وجهودها في إيجاد جو عام وبيئة محلية مستقرة وآمنة مختلفة عن البيئة الدولية الفوضوية. إذ أن حصر وسائل العنف والإكراه المسلّح هو حق حصري للحكومة والأجهزة النظامية المرتبطة بها، ومن ثم، فإن مزاحمة الحكومة في اختصاصها ووظيفتها يساعد في إيجاد وترسيخ بيئة محلية فوضوية على غرار

البيئة الدولية الفوضوية، وكذلك، فإن مزاحمة الحكومة في اختصاصها ووظيفتها يعرقل جهودها في احتكار وسائل وأدوات تحقيق الأمن بيدها لتتمكن من توفيره للجميع بالمحصلة الأخيرة.

ب- على المدى الطويل، فإن الإصرار من قبل التشكيلات المسلحة المحلية في أن تمتلك مقدرات عسكرية في سبيل ضمان أمن جماعتها —سواء العرقية أو الدينية أو القبلية- وسلامتهم سيكون له تأثير سلبي على أمن وسلامة مجموعتهم الفئوية بشكل فعلي.

فمثلا، إذا مارست المجموعة الفئوية (أ) الإصرار في الاعتماد على ذاتها في صيانة أمن وسلامة مجموعتها الفئوية الخاصة، فسيؤدي ذلك إلى تحفيز باقي المجموعات الفئوية المحلية—العرقية أو الدينية أو القبلية- الأخرى (ب ، ج ، د ... إلخ) ، الذين سوف يتبعون نفس طريقة المجموعة الفئوية (أ) الهادفة إلى الحفاظ على سلامة وأمن مجموعتهم (العرقية أو الدينية أو القبلية) عبر الاعتماد على الذات وليس على الدولة وأجهزتها الحكومية، ثم محاولة هذه المجموعات الفئوية (ب ، ج ، د .. إلخ) في الحصول على مقدرات عسكرية أو إنشاء تشكيلات مسلحة خاصة بمجموعاتهم من أجل تحقيق توازن محلي للقوى رادع ضد المجموعة الفئوية (أ) التي قد تستفيد من تسلّحها في ممارسة العدوان ضد باقي المجموعات الفئوية الأخرى (ب ، ج ، د .. إلخ) أو ضد أي مجموعة فئوية محلية أخرى "تسلحت" رداً على تسلح المجموعة الفئوية (أ). ومن ثم انزلاق الجميع في لعبة محصلتها صفر يتعرض خلالها أمن وسلامة كافة المجموعات الفئوية المحلية للتراجع والانخفاض، عوضاً عن أن يجري حفظ وتعزيز الأمن والسلامة لهذه المجموعة أو تلك!! وهو ما يحدث في العراق.

الخاتمة

ما لم تهدف الحكومة الاتحادية المركزية في العراق إلى إصلاح الجو العام والبيئة المحلية المتماثلة مع البيئة الدولية الفوضوية (أي الخالية من حكومة عالمية والتي تعتمد خلالها الدول على نفسها في صيانة أمنها وبقائها)، فلن تتمكن الحكومة من توفير استقرار أمني على الدوام، إذ أن هذه البيئة الفوضوية هي بيئة متسامحة بنيوياً مع اندلاع النزاعات المسلحة والصراعات العسكرية، حيث أن هذه البيئة مسؤولة عن وضع مجموعات فئوية -عرقية/دينية/قبلية- محلية في مأزق ومعضلة أمنية داخل نظام محلي فوضوي!! يشجع هذا الجو والبيئة المحلية

باقي المجموعات الأخرى على الاعتماد على ذاتهم في صيانة أمن وسلامة مجموعاتهم ومكانة هوياتهم، وذلك جرّاء قلقهم وخوفهم من عدم وجود قوة عليا تمتلك القدرة على كبح أي عدوان محتمل ممكن ان تتعرض له جماعتهم. لذلك يتضح أن أهمية قيام الحكومة العراقية بترسيخ قوتها المادية والمعنوية وحصر أدوات العنف المسلّح والقوة الفتاكة بيدها فحسب، مما يقضي على أي هاجس أو قلق أو خشية محتملة لمختلف الجماعات – العرقية والدينية والقبلية– المحلية.

ومن أجل تعزيز قدرة الحكومة العراقية على مزاولة الحكم بكفاءة والتمكن من بسط الأمن والنظام، يقتضي ذلك من كافة التشكيلات العسكرية المحلية ذات الخلفيات –العرقية أو الدينية أو القبلية– أن تأخذ الدرس من مفهوم "المعضلة الأمنية" وأن تدرك وتستوعب أن أمن وسلامة مجموعتهم ومكانة هويتهم الفئوية الخاصة لن يكون من الممكن تحقيقه بشكل طويل الأمد ومستدام ما لم تكن هناك حكومة قوية يمكنها أن تحكُم بشكل كفوء وفعال، وتمتلك القدرة والجهوزية اللازمة لقمع وكبح أي عدوان محتمل من قبل أيّ من المجموعات المحلية تجاه الأخرى، وبخلاف ذلك، فإن التدابير التي تتبعها هذه المجموعة الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– أو تلك لتحسين أمنها الخاص ستؤدي حتماً إلى ردود فعل من المجموعات الفئوية الأخرى، وهو ما يسفر عن تراجع في أمن الدولة والمجموعات الفئوية على تنوعها داخلها عوضاً عن ارتفاعه وتعزيزه!!. ومع إدراك واستيعاب قادة وأعيان التشكيلات المسلحة المحلية –العرقية أو الدينية أو القبلية– لحقيقة "المعضلة الأمنية" ينبغي عليهم مساعدة الحكومة في احتكار السلاح بيدها والقبول في حصر الحكومة ومؤسساتها النظامية لجميع أدوات الإكراه والعنف المسلح والقوة الفتاكة والتخلي عن مزاحمتها في اختصاصها من أجل تحقيق استقرار أمني مستدام وحقيقي.

وتماماً مثل ما جرى قوله حيال الدولة، من الممكن أيضا أن ينطبق على التشكيلات –العرقية أو الدينية أو القبلية– المسلّحة: إن هشاشة وضعف الأمن ضمن الدول الهشة والضعيفة يقود إلى تسليح المجموعات الفئوية –العرقية أو الدينية أو القبلية– وإنتاجها للتشكيلات العسكرية ... بيد أن حصول المجموعات الفئوية على السلاح سوف لن يؤدي سوى إلى المزيد من هشاشة وضعف الأمن.

المصادر والمراجع:

[1] - A. Wivel. “Security Dilemma” Copenhagen University. January 2011. p2.
[2] - P. Roe. "The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a 'Tragedy'?". Peace Research Journal. March 1999. Issue: 36. pp.183–202.
[3] - A. Wivel. Op.Cite. pp 2-3.
[٤]- صباح بالة. "المعضلة الامنية". منشورات الموسوعة السياسية. ٢٠٢١.
[٥]- توفيق بوستي. "مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية". المعهد المصري للدراسات. فبراير ٢٠١٩. ص. ١٠.
[6] - T. Dunne & M. Kurki & S. Smith. "International Relations Theories: Discipline and Diversity". Structural Realism, Chapter 4. University of Oxford. 3d edition, 2013. p80.
[7] - Charles W. Kegley and Shannon L. Blanton. “World Politics: Trend and Transformation.” Carnegie Council, 2011 Edition. p311.
[8] - T. Dunne & M. Kurki & S. Smith.. Op Cite. p٧٩.
[9] - Ibid. p79.
[10] - Charles W. Kegley and Shannon L. Blanton. Op Cite, p33.
[11] - Ibid. p266.
[12] - Ibid. p274.
[13] - Ibid. pp311-312.
[14] - Collins, Alan. “Contemporary Security Studies.” Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013. p185.
[15] Altinpinar, Mustafa. "Adapting to a new security environment: Turky's border security." University of Portsmoth. 2016. p28.
[16] - J. Baylis & C. S. Gray & J. J. Wirtz. “Strategy in the Contemporary World.” **Chapter 11, “Irregular Warfare: Terrorism and Insurgency.”** By: JAMES D. KIRAS. University of Oxford. 6th edition. 2019. p200.
[17] - Ibid.
[18] - J. Baylis & C.S. Gray & J.J. Wirtz. “Strategy in the Contemporary World.” **Chapter 5, “The Causes of War and the Conditions of Peace.”** By: John Garnett & John Baylis. University of Oxford. 6th edition. 2019. p84.
[19] - Ibid.
[20] - Collins Alan. “Contemporary Security Studies.” Chapter 11, “Military Security” By Michael Sheehan. Oxford University Press, 3d edition, 2013. p152.
[20] - A. Wivel. Op.Cite. p4.
[21] - Sir R. Smith, “The Utility of Force: The Art of War in the Modern World”. 2006
[22] - J. Baylis & C. S. Gray & J. J. Wirtz. “Strategy in the Contemporary World.” Chapter 5, “The Causes of War and the Conditions of Peace.” By: John Garnett & John Baylis. University of Oxford. 6th edition. 2019. p84.
[23] - Alan Collins. “Contemporary Security Studies.” Chapter two, “Security in International Politics: Traditional Approaches” By Patrick Morgan. Oxford University Press, 1st edition, 2007. p18.
[24] - A. Wivel. Op.Cite. p4.
[25] - Alan Collins. OpCite. pp 96-97.
[26] - Ibid. p109.
[٢٧]- أحمد فاضل جاسم داود. "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية." مجلة السياسية والدولية، ٢٠١٤، العدد ٢٥، الصفحات ١٨٢-٢١٧. ...
[٢٨]- فاتن محمد رزاق، علاء جبار احمد. "ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الامن الوطني العراقي." مجلة السياسية والدولية. ٢٠١٥ ، العدد ٢٦-٢٧، الصفحات ٤٥٣-٤٨٨.